محمد حمدى . دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤ : كشاف تحليلى موضوعى مرتب هجائيا تحت رءوس الموضوعات التى تناولها الدستور مشيرا إلى رقم المادة .- ط ١ . - القاهرة: المكتبة الأكاديمية ،٢٠١٤.- ٤٩ ، ٧٩ ص

عرض
أ. محمد حمدى
خبير دولى فى المكتبات والمعلومات

أعلنت نتائج الاستفتاء على دستور مصر ٢٠١٤ فى ١٨ يناير ٢٠١٤ ، وأسفرت عن أن نسبة المشاركة تجاوزت ٣٨.٦% وهى الأعلى فى تاريخ الاستفتاءات فى مصر ، كما أسفرت النتيجة عن أن ٩٨.١% قد وافقوا على الدستور.

ولاشك أن هذا الدستور قد عكس توافقا عاما بين جميع أطياف المجتمع . وقد بذلت لجنة الخمسين – المكلفة بوضع الدستور – برئاسة السيد عمرو موسى جهداً دؤوبا ومكثفاً ليخرج الدستور على هذا المستوى من الاكتمال والشمول والصياغة المحكمة ، الذى شهد له الجميع بالكفاءة والتميز والتعبير عن تطلعات الشعب المصرى، والإسهام فى تشكيل مستقبل مصر وتدعيم مكانتها ودورها التاريخى العريق.

ونشرت بعد ذلك وثيقة الدستور فى طبعة معتمدة موقعة من السيد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين ، ولأن الدستور يعتبر من أهم مقومات الدولة لأنه يتضمن القواعد الأساسية التى تحدد نظام الحكم فى الدولة وتبين السلطات العامة فيها واختصاص كل منها وعلاقتها بعضها بالبعض الأخر ، وتقرر ما للأفراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة

ويتضمن هذا الكتاب قسمين أساسيين

القسم الأول : كشاف تحليلي موضوعى هجائى لدستور مصر ٢٠١٤

القسم الثانى : النص الكامل للدستور

ولكن : لماذا هذا الكشاف الذى يشمله القسم الأول ؟

أن نشر الدستور بشكله الحالى (مكوناً من ٢٤٧ مادة ومصنفا تحت ستة أبواب عامة ، ومقسمة بدورها إلى عدد من الفصول والفروع) ، قد يفيد فى الرجوع إلى الدستور بشكل متكامل أو تحت باب رئيسى كبير مثل الحريات والحقوق . . والسلطات .. ولكن هذا التصنيف – مع ماله من مبررات منطقية فرضتها نظم صياغة الدساتير – يجهد الباحث الذى يريد أن يرجع إلى جزئية محددة أو موضوع بعينه ليعرف ماذا جاء فى الدستور بخصوصه؟

أنه يتعين على هذا الباحث أن يخمن ويجرب البحث تحت عدة أبوابٍ أو فصول أو فروع حتى يجد مثل هذا الموضوع المحدد بالذات . من أجل ذلك دعت الحاجة إلى تصميم أداة بحث مصنفة بشكل مختلف عن النسق الذى نشر به الدستور ، بحيث يرشد الباحث مباشرة إلى المواد التى تناولت هذا الموضوع فى الدستور . ولا يتسنى ذلك إلا بالبحث فى الترتيب الهجائى لقائمة موحدة تضم كل جزئيات وموضوعات الدستور .

وهذا ما يحاول أن يحققه هذا الكشاف الذى يُعرف فى نطاق خدمات المعلومات والتوثيق بأنه " دليل إلى محتوى المواد المنشورة والوثائق يقدم تحليلاً موضوعياً منظماً مطرداً لها مرتباً هجائياً أو زمنيا أو على أى نحو آخر. ويثبت بعد كل مدخل رقم الصفحة أو ما يحدد مكان الموضوع فى الأصل المشار إليه" .

وقد اقتضى إعداد كشاف الدستور تحليل محتويات الدستور وتصنيفه تحت ٢٥٠ رأس موضوع ، تمثل الكلمات المفتاحية التى من الأرجح أن ترد على ذهن الباحث للوهلة الأولى فى أى مجال ، ثم تم ترتيب رءوس الموضوعات هجائياً ، وأدرج تحتها ملخص لما جاء فى المادة ثم رقم المادة.

فعلى سبيل المثال يمكن أن يصل الباحث من خلال هذا الكشاف إلى المواد التى تناولت الصحافة أو الصيادين تحت حرف (الصاد مباشرة) فى الترتيب الهجائى العام لرءوس الموضوعات ، كما يجد كل ما جاء عن قناة السويس تحت حرف (القاف مباشرة)، ويجد النقابات المهنية أو النوبة تحت حرف (النون مباشرة)، والعشوائيات تحت حرف (العين مباشرة) .. وهكذا

وبذلك تكتمل عملية البحث فى سهولة ويسر، ويتوفر للدستور آلية توثيق واسترجاع منهجية تفى باحتياجات الباحثين على اختلاف اهتماماتهم ومستوياتهم التخصصية والعامة فى أسرع وقت وبشكل مباشر.